المصـــــدر : الاقتصادية

التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 5174

الصفحـات : 8 المسلسل : 50


### خادم الحرمين الشريفين يعلن أعلى ميزانية : مواصلة توجيه الموارد للإنفاق على التنمية المستدامة والمتوازنة

# الملك : العبء الماثل في أذهاننا دائما .. الدين ثم الوطن والصبر والعمل

استمرت الموازنة العامة السعودية في 2008 في رفع حجم الانفاق العام على الخدمات الأساسية المرتبطة بتحسين مستوى المعيشة المقدمة للمواطن والمقيم في المملكة، عبر رفع حجم الانفاق على تطوير مشاريع التعليم والصحة والطرق والخدمات البلدية.

وقدرت الحكومة إيراداته لعام 2008 بنحو 450 مليار ريال، على أن تكون المصروفات في حدود 410 مليارات ريال، وهذا يعني أن الحكومة ستوفر إنفاقها التقديري سبعة مليارات ريال، مقابل إنفاقها الفعلي في 2007 والذي بلغ 443 مليار ريال. معلوم أن الحكومة كانت تضع الإنفاق لعام 2007 عند 380 مليار ريال، في حين قدرت إيراداتها آنذاك عند 400 مليار ريال، وحسب بيان وزارة المالية الصادر أمس، فإن الإنفاق الفعلي للعام الجاري ارتفع عن المقدر بنحو 63 مليار ريال.

وسجلت الإيرادات الفعلية للعام الجاري 621,5 مليار ريال، بزيادة مقدارها 221,5 مليار ريال، وجهت (الزيادة)، إلى صندوق التنمية العقاري بواقع 25 مليار ريال، واحتياطي الدولة بنحو 100 مليار، والباقي (نحو 96 مليار) لسداد الدين العام الذي انخفض إلى 267 مليار ريال، ما يمثل نحو 18 في المائة من الناتج المحلي مقارنة بـ28 في المائة نهاية العام الماضي.

وقال خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في جلسة مجلس الوزراء أمس " لقد راعينا في هذه الميزانية المباركة، بإذن الله، مواصلة توجيه الموارد التي حباها الله لوطننا الغالي للإنفاق على الجوانب التي تعزز التنمية المستدامة وتحافظ على ما تم إنجازه وذلك في إطار السياسات والأهداف التي تضمنتها خطة التنمية الثامنة، وبما يتفق مع الأولويات التي قررها المجلس الاقتصادي الأعلى، وبشكل يحقق التنمية المتوازنة".

وعكست الميزانية للعام المقبل ارتفاع الإنفاق الاستثماري للحكومة لتشكل 40 في المائة من الميزانية بحصة تبلغ 140 مليار ريال، حيث كان، على سبيل المثال، في 2005 لا يتجاوز 25 في المائة.


إعداد ومتابعة:
عبد الله الذبياني - حبيب الشمري
محمد البيشي - عبد الله البميلي

خادم الحرمين الشريفين أثناء توقيعه أمس على الميزانية العامة للدولة.

الملك يصافح أعضاء مجلس الوزراء عقب جلسة أمس.

وأس

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 5174
الصفحـات : 8 المسلسل : 50

# الإنفاق في 2007 يرتفع 63 مليار ريال إلى 443 مليار ريال

أقر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد 2008. وقال إياد مدني وزير الثقافة والإعلام عقب الجلسة "إن المجلس تدارس الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 1428 - 1429هـ وأقرها، إثر ذلك أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، رعاه الله الميزانية في كلمة وجهها لإخوانه وأبنائه المواطنين. وهنا نص كلمة الملك: يسرنا أن نعلن ميزانية العام المالي الجديد التي يبلغ حجمها 410 مليارات ريال وهي الميزانية الأعلى للمملكة، وتزيد على ميزانية العام المالي الحالي بمبلغ 30 مليار ريال. لقد راعينا في هذه الميزانية المباركة . بإذن الله . مواصلة توجيه الموارد التي حباها الله لوطننا الغالي للإنفاق على الجوانب التي تعزز التنمية المستدامة وتحافظ على ما تم إنجازه وذلك في إطار السياسات والأهداف التي تضمنتها خطة التنمية الثامنة، وبما يتفق مع الأولويات التي قررها المجلس الاقتصادي الأعلى، وبشكل يحقق التنمية المتوازنة.

فامتداداً لما تم في الأعوام المالية الأخيرة حظي قطاع تنمية القوى البشرية ورفع كفاءتها في مجالاتها المتعددة التي تشمل: التعليم العالي والعام والتدريب وبالأخص في مجالات العلوم والتقنية، والمعلوماتية، ودعم البحث العلمي، والتطوير التقني بأكثر من ربع اعتمادات الميزانية الجديدة. ومن أبرز ما تم في هذا القطاع المشروع الذي وجهنا باعتماده لتأهيل المعلمين، وتطوير المناهج، وتحسين البيئة التعليمية، بالإضافة إلى الجامعات، ومعاهد ومراكز التدريب التقني والمهني التي راعينا فيها التوزيع المتوازن؛ وذلك للرقي بمستوى أداء أبنائنا وبناتنا وتهيئتهم لمواصلة مسيرة النهوض بوطننا المعطاء. واستكمالاً لمشروعات البنية الأساسية في هذا القطاع بلغت التكاليف الإجمالية الجديدة لتنفيذها ما يقارب 39 مليار ريال شملت مباني المدارس والجامعات ومعاهد ومراكز التدريب. وفي قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية تم تخصيص ما يقارب 44,5 مليار ريال للإنفاق على هذا القطاع بهدف رفع مستويات الرعاية الصحية الأولية والثانوية والتخصصية، كما تمت مواصلة دعم برامج معالجة الفقر، والاهتمام بالرياضة والشباب. وفي هذا القطاع شملت الميزانية مشاريع جديدة لإنشاء العديد من المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية وكليات الطب والمستشفيات الجامعية ولتنفيذ بعض الإضافات لمباني المستشفيات القائمة والجاري تنفيذها وتوفير التجهيزات المتقدمة لها، وكذلك لتنفيذ العديد من المنشآت الرياضية ودور الرعاية

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 5174
الصفحـات : 8 المسلسل : 50

الاجتماعية. ولما لأجهزة القضاء من أهمية قصوى فقد وجهنا باعتماد مبلغ إضافي مقداره سبعة مليارات ريال لتطوير القضاء وذلك لتعزيز متطلبات هذه الأجهزة التي تشمل تنفيذ "نظام القضاء" و"نظام ديوان المظالم" و"آلية العمل التنفيذية لكل منهما" التي وافقنا عليها خلال شهر رمضان المبارك من هذا العام. ومن منطلق حرصنا على قطاعات المياه والخدمات البلدية والزراعة والصناعة والتجهيزات الأساسية بلغ ما خصص للإنفاق عليها من الميزانية ما يقارب 45 مليار ريال.

وفي هذه القطاعات اعتمدت مشاريع جديدة ومبالغ إضافية تبلغ التكاليف التقديرية لتنفيذها 27 مليار ريال تشمل مشاريع لتوفير مياه الشرب، والمحافظة على الموارد المائية وتنميتها، وحماية البيئة، وسلامة الغذاء والدواء، وتوفير خدمات الصرف الصحي، والسدود وحفر الآبار، والمشاريع البلدية بالإضافة إلى المشاريع التي تساهم في زيادة الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأخرى. وفي قطاع النقل تم اعتماد مشاريع جديدة واعتمادات إضافية لتنفيذ طرق جديدة سريعة ومزدوجة ومفردة وموانئ وخطوط للقطارات و مشاريع للمطارات، ويزيد ما اعتمد لتنفيذ تلك المشاريع عن 14,6 مليار ريال.

وقبل أن نختم كلمتنا هذه، نؤكد للمواطنين والمواطنات أن اعتمادات هذه الميزانية المباركة - بمشيئة الله - تعكس اهتمامنا بجميع القطاعات، وكذلك بتعزيز الاحتياطيات لتوفير مزيد من الاستقرار في المستقبل.

وختاماً نرغب إلى جميع المسؤولين عن تنفيذ هذه الميزانية أن يضعوا نصب أعينهم الإخلاص ومضاعفة الجهد في العمل لمصلحة المواطن والمساهمة في دفع عجلة التنمية الشاملة لوطننا الغالي. ونسأل الله العلي القدير أن يديم علينا نعمه وأن ينفع الوطن والمواطن بهذه الميزانية. إلى ذلك استعرض الدكتور إبراهيم العساف وزير المالية أمام المجلس مشروع الميزانية الجديدة للدولة للعام المالي الجديد، وقدم إيجازا استعرض فيه الأوضاع الاقتصادية العالمية والتطورات الاقتصادية المحلية والنتائج المالية للعام المالي الحالي والملامح الرئيسة للميزانية الجديدة.

وقال العساف إنه من المتوقع أن يبلغ حجم الناتج المحلي 1,41 تريليون ريال وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بنسبة نمو تبلغ 7,1 في المائة، وأن يحقق القطاع البترولي نموا تبلغ نسبته 8 في المائة بالأسعار الجارية. كما يتوقع أن 7,6 في المائة بالأسعار الجارية.

أما بالأسعار الثابتة فيتوقع أن يشهد الناتج المحلي الإجمالي نموا تبلغ نسبته 3,5 في المائة حيث يتوقع أن ينمو القطاع الحكومي بنسبة 3,1 في المائة.

كما يتوقع أن ينمو القطاع الخاص بالأسعار الثابتة بنسبة 5,9 في المائة وقد حققت جميع الأنشطة الاقتصادية المكونة له نموا إيجابيا إذ يقدر أن يصل النمو الحقيقي في الصناعات التحويلية غير البترولية إلى 8,6 في المائة وفي نشاط الاتصالات والنقل والتخزين 10,6 في المائة وفي نشاط التشييد والبناء 6,9 في المائة وفي نشاط الكهرباء والغاز والماء 4,4 في المائة وفي نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق 6 في المائة وفي نشاط خدمات المال والأعمال والتأمين والعقارات 4 في المائة.

وكان للإجراءات والقرارات التي استمرت المملكة في تبنيها في مجال الإصلاحات الاقتصادية أثر فاعل في تحقيق معدلات النمو الإيجابية التي يشهدها القطاع الخاص والتي أدت إلى توسيع قاعدة الاقتصاد الوطني وتنويعها حيث بلغت مساهمته في الناتج المحلي هذا العام نحو 46,1 كنسبة من الناتج المحلي - عدا رسوم الاستيراد - بالأسعار الثابتة وهذه المؤشرات تدل على زيادة فاعلية هذا القطاع خصوصا نشاطي الصناعات التحويلية والخدمات اللذين يشهدان نموا مستمرا منذ عدة سنوات. وعن المستوى العام للأسعار أشار وزير المالية إلى أن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة وهو أهم مؤشرات المستوى العام للأسعار أظهر ارتفاعا خلال عام 2007 نسبته 3,1 في المائة عما كان عليه في عام 2006 وفقا لتقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات. أما معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير البترولي الذي يعد من أهم المؤشرات الاقتصادية لقياس التضخم على مستوى الاقتصاد ككل فمن المتوقع أن يشهد ارتفاعا نسبته 1,6 في المائة عام 2007.

وفيما يتعلق بالدين العام أوضح وزير المالية أن التوقعات الأولية تشير إلى أن صافي حجم الدين العام سينخفض في نهاية العام المالي الحالي 267 مليار ريال لتنقلص نسبته إلى نحو 19 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام المالي الحالي مقارنة بـ 28 في المائة في نهاية العام المالي الماضي.

وقال وزير المالية إنه روعي عند إعداد الميزانية الجديدة استثمار الموارد المالية بشكل يحقق متطلبات التنمية الشاملة والمستدامة مع إعطاء الأولوية للخدمات التي تمس المواطن بشكل مباشر مثل الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية والبلدية والمياه والصرف الصحي والطرق والتعاملات الإلكترونية ودعم البحث العلمي من خلال خطة العلوم والتقنية ومشاريع البنية الأساسية. وبين أن هذه الميزانية تعد استمرارا للتوجيهات الملكية الكريمة بالتركيز على الإنفاق الرأسمالي حيث اشتملت على مشاريع تنموية جديدة في جميع مناطق المملكة وستساعد

المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 11-12-2007 العـــدد : 5174
الصفحـات : 8 المسلسل : 50

هذه المشاريع - بإذن الله - على رفع معدلات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين وتشجيع الاستثمار. وأنهى وزير الثقافة والإعلام بيانه مفيدا أن خادم الحرمين الشريفين حث أعضاء المجلس وكل مسؤول على أن يتوجهوا بالحمد لله سبحانه على ما أنعم به على هذه البلاد من نعم لا تعد ولا تحصى، وأن له سبحانه الشكر في السراء والضراء. كما أكد حفظه الله أن يكون سعي كل مسؤول هو من أجل رضا الله، وأن يشكر له جل وتعالى أن جعله في مكان يخدم فيه دينه ووطنه، وعلى أن يراعي كل من تحمل المسؤولية مراقبة ضميره والتجرد والإخلاص للوطن، فالوطن في حاجة إلى وفاء واجتهاد وأدب ويقظة وحسن سيرة كل مسؤول. وأن يكون المبدأ الماثل في أذهاننا دائما الدين ثم الوطن والصبر والعمل.